العدد ١٨ A-1 ايلول ٢٠٢٥
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No. 18A-1 – Sept 2025 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

التماسك المجتمعي وانعكاسه على الاستقرار السياسي في البلدان العربية

أ. م. د. نغم نذير شكر
مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية / جامعة بغداد
قسم السياسات العامة

المقدمة :

ان النظام العربي بحاجة لاستراتيجية للخروج من المأزق العربي الراهن الذي كان احد المالات التي افرزها الاستهداف / التآمر الغربي دون ان يعني هذا بالضرورة تبني نظرية المؤامرة كنهج تأريخي وحيد لفهم الاحداث او نفي مسؤولية العرب انفسهم عما آلت اليه الامور ، وبالرغم من ذلك ، فما زال العقل الباطن الغربي يتذكر ان الحضارة العرب / اسلامية قد استطاعت خلال سبعة أو ثمانية عقود فقط ان تتمدد في العالم من الهند شرقاً حتى اسبانيا غرباً ، ومن القوقاز شمالاً حتى اواسط وغرب افريقيا جنوباً في الوقت الذي احتاجت فيه الحضارة الغربية الى عدة قرون حتى تتمدد مؤقتاً في الحواضر العربية ، بمعنى ان الغرب سعى بشكل خشن تارة وناعم تارة اخرى الى الخول دون قيام تكتل عربي ناهض ومتقدم ، وعلى العكس من ذلك لم يجد الغرب غضاضة في ان يسمح بل يساعد على النهوض الاقتصادي والتكنولوجي لعديد من دول شرق اسيا ولو من خلال قاطرة القطاع الخارجي والعابر للحدود لان القوى الاسيوية الجديدة لاتضاهي العرب في مخزونهم الاستراتيجي من الطاقة او تحكمه في شرايين الملاحة العالمية ، والاهم انها لاتثير محاولة بشأن خصوصيتها الدينية بمعنى ان الاستهداف الغربي هو التفسير / التحدي الوحيد للحالة العربية لكنه يمثل جانباً منه لايجوز التهوين منه بقدر مالايسوغ التهويل فيه .

وترتبط ظاهرة التسلطية بالدولة في المشرق العربي ، نظراً لانها ترفض كل ما من شأنه ان يؤسس لتجربة ديمقراطية وتعمل على افراغ المشهد السياسي من معانيه وبناء مؤسسات شكلية فقط ، وكل ذلك يُبرر قولنا بان الديمقراطية في واقع متخلف ، وان تحقيق الديمقراطية يتطلب مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية في السياسة وممارسة مختلف اشكال النشاط السياسي ، كما يتطلب درجة عالية من المؤسساتية الفاعلة بوصفها قنوات يتم التعبير من خلالها عن هذه المشاركة السياسية ، وعندما نجد ان المجتمع يتم ابعاده عن السياسة في الدول العربية ، فمعنى ذلك ان هناك خلل عميق في الممارسة السياسية لهذه البلدان لان ثمة علاقة جوهرية "بين الانتاج الاجتماعي والسياسة لان السياسة متضمنة في العمل البشري والانتاج الاجتماعي بكل المعاني الممكنة للانتاج ، والمجتمع الذي ينتج السياسة ينتج وحدته الاجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية : التماسك – المجتمع – الاستقرار

اولا : اسس التعايش المجتمعي والمشاركة السياسية

ان مفهوم المشاركة السياسية تعني هنا حق المواطن في ان يؤدي دورا معيناً في عملية صنع القرارات السياسية وفي اضيق معانيها تعني حقه في ان يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم, وهي تعني عند (صموئيل هنتغتون وجون نيلسون) (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التاثير في عملية صنع قرار الحكومة سواء كان هذا النشاط فرديا ام جماعيا منظما ام عفوياو متواصلا ام مقتطعا , سلميا ام عنيفا, شرعيا ام غير شرعي, فعالا ام غير فعالا) . كما

انها شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة اذ يمكن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت مساندة له او معارضة, ولكنها تستهدف تغيير مخرجات هذا النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الافراد والجماعات, كما ان المشاركة السياسية تعني " ان تصدر القرارات العليا تعبيرا عن رغبة المجتمع, ولهذا تتطلب الامور ظهور التنفيذ النيابي ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف السبيل اذا الى معاينة المجتمع العراقي بصورة واقعية تقارب حقيقته؟

هناك تياران نظريان في الغرب, التيار الاول يقول ان مجتمعات الشرق ومنها مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات تقليدية مقسمة الى طوائف وعشائر وجماعات منغلقة لا قبل لها بالعيش في مجتمع حديث, او الانتماء الى كل اكبر هو الامة. وهناك تيار نظري اخر يقول ان المجتمع العراقي, او مجتمعات الشرق عموما تطورت الى نمط حديث, فهم امم بالمعنى العلمي, ذات طبقات حديثة تتفاعل في اطار الدولة القومية الحديثة. هاتان النظريتان تقولان اما ان المجتمع تقليدي يعتمد على معايير النسب وايديولوجيا القرابة او المكانة الدينية والتعصب والانغلاق الطائفي, واما انه حديث يعتمد على التعليم الحديث والانتاج والثروة والعلم وما الى ذلك, والحقيقة ان النظريتين صحيحتان, او ان شئتم ان النظريتين خاطئتان في الوقت ذاته. والسبب بسيط جدا, اذا اعتبرنا المجتمع التقليدي هو النقطة (ا) والمجتمع الحديث هو النقطة (ب), فان المجتمع العراقي (ومجتمعات اخرى كثيرة), ينتقل من (ا) الى (ب) منذ اصلاحات مدحت باشا في سبعينات القرن التاسع عشر.

لذا تعد التنشئة عملية تنموية تكسب الفرد الاتجاهات والمشاعر ازاء النظام السياسي وازاء دوره فيه اذ انها تعمل على توحيد مشاعر واتجاهات افراد المجتمع نحو تحفيز اهداف معينة, لذا تعمل على توحيد توجيهاتهم ومشاعرهم نحو زوايا وثلاث:

١- الادراك: اي ما يعرفه ويعتقده شان النظام.

٢- المشاعر: اي ما يشعر به الفرد ازاء النظام بما في ذلك الولاء والالتزام المدني.

٣- اي الكفاءة: احساس الفرد بالجدارة السياسية ومايستطيع ان يؤديه من ادوار في النظام.

معنى هذا ان هناك كتلة اساسية وكبيرة من المجتمع العراقي انتقلت الى الشكل الحديث من التنظيم, اي انها صارت تنظر الى نفسها وتزاول نشاطها باعتبارها:

أ) مجموعة افراد, كل فرد منها ينتمي الى كل اكبر هو الامة او الدولة القومية الحديثة وهي العراق.

ب) هذا الفرد ينظر الى نفسه من زاوية قيمته الذاتية، ما انجز من تعليم, او ما كدسه من ثروة انتاجية او بمزيج من الاثنين, بمعنى انه لايعتمد على لقبه العائلي, او منحدره الشريف او نسبه القبلي, هذا هو التنظيم الحديث الذي يضع الافراد في طبقات اجتماعية معينة ويزج الطبقات في كيان الامة.

وبالتالي, فان دوام ماسة الدولة يقضي الى امكانية ولادة بيئة من الالفية المتبادلة بين الجماعات الثقافية والدولة الناشئة, وليس بالضرورة ان تكون بيئة التالف هذه بيئة سلمية فقط, بل انها قد تشمل ايضا على علاقات اجتماعية سلمية وتنازعية في ان واحد, غير ان التنازع هنا بناء ويصب في صالح دوام وجود الدولة لا زوالها, بحيث ان الدولة ستغدو عادة' ضمن اطار ازمة الاندماج المشترك الوحيد ذا القدرة على توحيد الجماعات الثقافية على اختلاف مطالبها وانتماءاتها الفرعية, لكونها ببساطة تحتكر القوة والجاذبية الفكرية اللتين تجعلانها مالكة للقدرة على اشباع المطالب والحاجات , وبالنتيجة سوف تحقق الدولة الوعي القومي بالانتماء اليها فيما بين اعضاء المجتمع الذي يعد غاية جوهرية بذاتها يساعدها في تحقيق اهدافها

الاخرى مثل الامن والرفاه والعدالة, اذ ان من المستحيل تقديم الدولة بوصفها كيانا للإكراه الخارجي فحسب من دون ان يشغل قطعا ضمير الافراد او محاكاتهم العقلية.

وبما ان التعدد الثقافي يفضي الى ارساء تصورات وممارسات مرتبطة بالمواطنة, فانه يوازي بدقة تغيرات الانموذج الذي ينبغي الاحاطة بمعناه وخيره وقيمته ومخاطره, وبموجب ذلك يجب ان تكون الحقوق السياسية شاملة للكثرة من المواطنين على الاقل دون إقصاء لاي جماعة او اغلبية او حرمانها من امتلاك متطلبات وممارسة حقوق المواطنة واداء واجباتها.

المفترض بالدولة انها امة سياسية وطنية تحتوي التعددية المجتمعية على تنوعها العرقي والطائفي والاثني على اساس من مبدا المواطنة الذي يعني وحدة انتماء عضوي بين الفرد والدولة, بغض النظر عن دينه وطائفته وقوميته واثنيته. فالدولة هنا جمهور المواطنين وامة افراد الدولة ومجموع رعاياها, توحدهم (على تنوعهم) هوية سياسية موحدة هي هوية الدولة (السياسية الوطنية)لا غير وحينما نقول لا غير فاننا نعني بذلك ان الشرعي في عرف الدولة فقط وفقط انما هو هويتها السياسية, فليس للدولة هوية دينية او طائفية او عرقية, وادنى ركون من الدولة لهوية فرعية مجتمعية يجعلها دولة تمييز واقصاء وليس للدولة الا الاعتراف بالتنوع واعطاء التعددية حقها ومجالها الطبيعي الذي اشتغالها في حقل المجتمع (كأمة انسانية) وليس الدولة (كأمة سياسية), فللمجتمع حق ممارسة ذاته على اساس من تنوعه العرقي وتعدديته الطائفية لما يحقق هوياته الفرعيه الطبيعية لكي تبقى هذه الممارسة ضمن اطارها المجتمعي وليس السياسي, وعليه فان كثيرا من المتابعين العرب يحملون النظم السياسية العربية مسؤولية اولى عن التدهور الذي ال اليه النظام الاقليمي العربي في نهاية القرن العشرين, فهذا يرتبط بالاساس اللا ديمقراطي, بل المعادي للديمقراطية الذي تاسست عليه.

لذا فعلى النظام السياسي العراقي ان يعمل على ان تكون ثقافته السياسية موجهة الى التنشئة الاجتماعية - السياسية, بوصف الاخيرة جزء من الاولى, ومن ثم يعمل على اعادة تخطيط ورسم وتوجيه سياسات ومؤسسات التنشئة بما يخدم توحيد المجتمع العراقي واقامة السلم القيمي, وصولا الى اقامة السلم المدني والدولة المدنية. وعلى هذا الاساس, فمن الافضل ان ينصب العمل على توجيه المناهج الدراسية ووسائل الثقافة والاعلام والاتصال بمؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي يفرغها من كل ما يحرض على العنف والكراهية ورفض الاخر. وان تدعو المناهج الدراسية وتعمل على تعزيز العيش المشترك وقبول الاخر المختلف والشراكة في الوطن والوطنية والوحدة, وقبل هذا كله لابد من تعزيز ثقافة وسمو القانون والامتثال له, وذلك يبدا من الطبقة السياسية لانها هي المعنية بقيادة الدولة والمجتمع, فالنظم المستبدة لم تكن مستبدة لو ان الحاكم ارتضى ان يخضع للقانون نفسه الذي يخضع له المحكوم.

فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف السبل لبناء, وترسيخ ثقافة التسامح في ضل ما الت اليه اوضاعنا من عنف وارهاب؟ هذا يحتاج الى:

١- بيئة سليمة ولا عنفية والتي بدورها تقوم على وجود قوانين وانظمة تشريعية تعتمد المساواة واكرار التعددية, كذلك تعتمد على وجود قضايا مستقل ونزيه لتطبيق القانون وخلق بيئة اجتماعية ومجتمعية من خلال منظمات مستقلة للمجتمع المدني تساهم في تعزيز التعايش والمشترك الانساني.

٢- التوصل الى فهم مشترك لفكرة التسامح وهذا يقوم على تنزيه مبادئ التسامح من الفكرة الساذجة حول تعارضها مع مبادئ العدالة وتصويرها وكانها تعني غض الطرف عن الارتباكات والانتهاكات كحقوق الانسان مثل ممارسة التعذيب او الاغتصاب او القتل الجماعي وغيرها التي تسقط بالتقادم.

٣- الاعتراف لحقوق الغير ومعاناة الفئات المستضعفة, وهذا يعني انصاف الافراد والجماعات التي تعرضت حقوقها للانتهاك وذلك بعيدا من الاعتبارات المصلحية والنفعية السياسية والشخصية من خلال

الاقرار بمعاناة فئات وشعوب وامم واديان وطوائف وجماعات مستضعفة تعرضت بسبب اللاتسامح وهضم الحقوق لمآسٍ كبيرة لحقت بها من جراء حروب واعمال ابادة وقمع واستباحات باسم القومية احيانا او باسم الدين او باسم الطائفية او المذهب او مصالح الكادحين او غير ذلك من المزاعم الايديولوجية[١]

وللرجوع الى الماضي ، من الجدير بالذكر تجربة(ابن باديس) (١٨٨٩-١٩٤٠) الذي استهل نشاطه الاصلاحي كمثقف ومصلح في سياق حركة النهضة العربية الاولى التي شملت ربوع العالم العربي والاسلامي ، نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، كما انه خاض تجربته الاصلاحية من اجل اعادة المجتمع الجزائري الى تأريخيه الخاص الذي يتواصل مع قيم العدالة والتسامح والتعايش الديني، حيث هناك حالة مـــــــــــن التلازم في فكر (ابن باديس) وتجربته بين التسامح والنزعة الانسانية ، فهو توجه دائماً نحو توسيع الفكر ورحابه الصدر والرضا بقبول الاخر والعيش المشترك معه. فنزعته الانسانية لا يستمدها من الاسلام فحسب، بقدر ما انه يجد في كل التجارب الكبرى التي حققتها الامم الاخرى تراثاً انسانياً مشتركاً ما دام تمخض عنها ما ينفع الناس ويساعد الامم والمجتمعات على العبور الى مصاف اخرى من التقدم والتطور، على ما فعلت الثورات الكبرى في اوروبا وامريكا .[٢]

وما النزعة الانسانية الا حركة فلسفية وادبية راجت في ايطاليا في النصف الثاني من القرن الرابع عشر وامتدت منها الى بقية بلدان اوروبا الغربية ، وكانت من اهم عوامل ارساء العلم والثقافة المحدثين .والانسانية هي كل دعوة موضعها الانسان ، توكد فيه كرامته وتجعله مقاس كل قيمة . وقد طرحت النزعة الانسانية عدة مبادئ من ابرزها :

١) اعطاء صورة ايجابية للإنسان بعده ارقى الكائنات الحية .
٢) الاهتمام بمختلف العلوم والآداب والفنون .
٣) الاخذ بالأساليب الحديثة في التربية والتعليم .[٣]

وفي هذا المضمار ينبغي الاشارة الى ان الدولة الحديثة غالباً ما نشأت في اقليم لم يمثل وحدة جغرافية – سياسية وكان تأسيس الدولة الحديثة قطعاً لعلاقات اقاليم دولتها مع اقاليم مجاورة لها كانت تشكل معها وحدة جغرافية وديموغرافية، فأصبحت هذه الاقاليم خارج الحدود السياسية ونشأ عنها قضايا الخلاف الحدودية، فلا تكاد أي دولة عربية تخلو من هذا النزاع مع دولة عربية مجاورة او اكثر لها . ونضيف هنا ان غسان سلامة يؤكد هذه الفكرة بقوله (الحدود لم تكن اعتباطية مئة في المئة ، ولا كان جمع اكثر من قبيلة او شعب او طائفية في دولة واحدة نتيجة مطلقة لنزوات موظف في وزارة المستعمرات ، كان الامر اكثر تعقيداً اذ اختلفت المعايير من دولة كبرى الى اخرى ، ومن منطقة الى اخرى).[٤]

ومن اسس التسامح قبول واحترام حقوق الاخرين السياسية والاجتماعية ويتحقق ذلك من خلال اعطاء حقوق متساوية للجميع كبشر يعيشون في دولة واحدة بغض النظر عن معتقداتهم وديانتهم المختلفة ويعد

---

[١] عبد الحسين شعبان , في الحاجة الى التسامح. ثقافة القطيعة والتواصل, في : مجموعة باحثين, الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون, سلسلة كتب المستقبل العربي(٦٦), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت ط١, تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٣, ص١٢٨-١٢٩.

[٢] احمد شكر الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العدد (٤٧) ، كانون الثاني/ اذار ٢٠١٧.

[٣] احمد ناهي، وعلى محمد علوان ، الاصلاح السياسي في العراق : قراءة في اهم التحديات الداخلية ، مجلة قضايا سياسية، العدد(٥٤) ، تشرين الثاني/ كانون الاول / ٢٠١٨ .

[٤] خيري عبد الرزاق ، الاستقرار السياسي في العراق : محدداته سبل تحقيقه، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٦) ، كانون الثاني/ شباط/ اذار، ٢٠١٩.

التسامح السياسي كنوع اساسي من انواع التسامح والذي يتم التعبير عنه في اطار الحقوق والوجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة تشمل بنطاقها حتى الحرية الدينية، ويرجع ذلك الى ان التسامح بمفهومه العامل لا يعد مجرد قضية اخلاقية بل وقضية سياسية ايضاً ، حيث يتحدد على اساسها موقف السلطة من الافعال والممارسات والمعتقدات الفردية والجماعية .[٥]

ان اكثر ما يحتاجه العراق لتحقيق مفهوم التعايش السلمي اتباع ما يلي :

١- العمل على ايجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى الى احتضان الجميع وتبني الافكار الهادفة الى بناء الوطن بعيدة عن النزاعات والخلافات السياسية والمحاصصة وترسيخ قيم الديمقراطية واحترام التعددية في ادارة شؤون البلاد وجعل مصلحة الوطن في مقدمة الاولويات لتحقيق الصالح العام .

٢- ان يكون للمؤسسات الثقافية والمثقف العراقي الدور الريادي في تعزيز ثقافة التعايش السلمي المبنية اصلاً على الحوار بين المكونات وعقد الندوات وجلسات الحوار لخلق حالة ثقافية ايجابية لتقبل الاخر وان يكون للنتاج الادبي من شعر ورواية ومسرح دوراً في خدمة الواقع والتركيز على التعايش السلمي ونبذ العنف .[٦]

وهذا ما يدفعنا لتصويت الواقع العراقي ، حيث ان مشكلة النخبة المثقفة لم تكن محظوظة منذ تأسيس الدولة العراقية ، فصاحب القرار تمكن من ابعاد النخبة المثقفة من الوظيفة المهمة لها وهي نقد صاحب القرار، لهذا نرى ان النخبة المثقفة في المشهد العراقي لها دورين (الاول) فان المثقف يقوم بدور خبير يقدم المشورة دون تدخل منه في صنع القرار اما الدور (الثاني) هو الانكفاء على الذات حيث يقوم بدوره في الابداع الفردي من انتاج علمي وغيره دون التزام تجاه المجتمع ، لهذا فان النخبة اليوم مازومة لديها ازمة مع المجتمع ومع صاحب القرار . واللافت ان المثقف اليوم عندما يظهر في برنامج حواري فعدد المشاهدات والمتابعين لا يتجاوزون جزء بسيط من متابعي ابسط خطيب ديني وهذا البعد حدث بسبب ازمة النخبة المثقفة مع المجتمع ومع صاحب القرار والنخبة اليوم بحاجة للتعريف بنفسها امام المجتمع حتى تؤثر على صاحب القرار .[٧]

ثانيا : اثر التماسك المجتمعي على الاستقرار في البلدان العربية

المرحلة التي يمر بها عراق اليوم ليست مرحلة ديمقراطية ولا مرحلة تحول ديمقراطي بل هي مرحلة (تطعيم) ديمقراطي ، وهذ التطعيم لا ينجح في ازاحة اثار وحش الشمولية القديم وازاحة ممارسات وحوش الشمولية العراقية الجديدة دون تمكين . وليس هناك من كفيل بكشف وخلق الامكانيات للتحول الديمقراطي سوى مؤسسات الدولة المدنية ، فهذه المؤسسات ستكون قادرة على تجاوز تشوهات العملية السياسية وتحقق المصالحة الوطنية وتجنب العراق من توحش الشموليين الجدد في رحم ديمقراطية عراقية وليدة . وهذه المهمات الخاصة بدولة المرحلة الانتقالية (أي دولة المؤسسات والقانون) تتضمن ضمان الامن والاستقرار وبناء المؤسسات على اسس ديمقراطية ، واعتماد آليات الاسراع في استكمال السيادة وصيانة الاستقلال وتصفية اثار الدكتاتورية القديمة والجديدة وانهاء مظاهر المحاصصة والتمييز القومي

---

[٥] فاطمة عطا جبار ، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٨ ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد (٥٩) ، ٢٠٢٠.

[٦] ليث الزبيدي ومعتز اسماعيل الصبحي، سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٢، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٥٣) تموز/ اب/ايلول، ٢٠١٨.

[٧] سيف حيدر وهاب ،مواقع التواصل الاجتماعي واثرها في التنمية السياسية لطلبة الجامعات : دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل ، مجلة قضايا سياسية / العدد (٦٠) ، كانون الثاني/ شباط / اذار ، ٢٠٢٠.

والاستبعاد الطائفي وانهاء التهجر والنزوح القسري وعودة المهجرين والنازحين واحترام تعددية الشعائر الدينية واعمار الطرق . وا ن تحقيق دولة مستقرة تكون معبرة عن فئات الامة كلها يرتبط هنا بقيام الديمقراطية السياسية [٨] .

وقد عانت المجتمعات العربية من قضية شرعية الحكام والنخب السياسية الحاكمة والتي استندت اما لشرعية قبلية وراثية او لشرعية ثورية نتيجة الانقلابات العسكرية المتكررة التي شهدتها الدول العربية ، وهذه الشرعية اصبحت سبباً مباشراً في شيوع ظاهرة عدم الاستقرار في المجتمعات العربية نتيجة الصراعات الخفية والمعلنة بين القوى المكونة للمجتمع وقوى السلطة ، فللشرعية السياسية علاقة مترابطة مع الاستقرار السياسي فكلما تمكنت السلطة من تحقيق الاستقرار السياسي بوسائلها الديمقراطية كلما كان دافعاً كبيراً لترسخ شرعيتها وثباتها . وعليه فان اغلب النظم السياسية العربية فقدت شرعيتها نتيجة التطورات الاجتماعية الملاحقة رغم تحليها بالكفاءة والفاعلية في تيسير الشؤون العامة ، الا ان الاستقرار السياسي الذي حققته على الواقع المجتمعي ما هو الا استقراراً سلطوياً نتيجة لقيام النظام بضرب قوى التغيير في البلاد ومن ثم تولدت حالة عدم الاستقرار السياسي من الاستقرار السياسي الظاهري نفسه والذي يخفي عوامل الانفجار بشكل جديد من العنف والعنف المضاد الذي يقود لتظاهرات عامة وشعبية [٩] .

وعليه ، فان الدولة لا يمكن ان تفهم الا في اطار بناء اجتماعي معين وفي ظروف تأريخيه معينة ، كما ان البناء الاجتماعي لا يمكن ان يفهم الا في ضوء الدولة المهيمنة عليه والموجهة للسياسات الداخلية ، ويجب فهم العلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعي فـــــــي ضوء الاعتبارات التالية :

١- يجب ان نضع نصب اعيننا حقيقة ان بناء المجتمع والدولة في الماضي وما تعرض له من تغيرات هو الذي يشكل بناء الدولة في المجتمع في الحاضر .
٢- يجب ان تقوم نظرية الدولة على ادراك حقيقة ان افعال الدولة هي من نوع الافعال المقصودة او الارادية ، فكل جهاز من اجهزتها يحقق هدفاً معيناً اذا ما نظرنا اليه مستقبلاً عن الاجهزة الاخرى وجماع هذه الاجهزة في كليتها هو الذي يشكل الدولة كتنظيم من النظم المتكاملة .
٣- ان تحليل هيكل نظم الدولة وادوارها يجب ان يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية من ناحية ودور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية اخرى [١٠].

لذا فان ضعف مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمعات العربية رغم كثرتها الا انها لم تستطيع من ملئ الفراغ السياسي والديمقراطي بما يؤمن للأفراد وسيلة فعلية لا يصال حقوقهم ومطالبهم والتي عادة ما تتمحور حول قضايا اقتصادية واجتماعية وخدمات والتي تعد من المسببات الرئيسية للحركات الاحتجاجية المتكررة في عالمنا العربي . فضلاً عن ذلك فان ارتفاع معدلات البطالة بشكل مخيف في اغلب البلدان العربية ، كانت سبباً مباشراً اما في توجههم نحو اعمال العنف والجريمة المنظمة او توجههم للارتماء بأحضان القوى الارهابية . كما ان تدني نصيب من اجمالي الدخل القومي السنوي في اغلب البلدان العربية اسهم في زيادة المشكلات الاجتماعية ولا سيما للشرائح ذات الدخول المتدنية وصولاً الى مشكلة الفقر وانتشاره في اغلب المجتمعات العربية والذي ادى لتولد ظاهرة عدم

[٨] احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١

[١٠] - عبد العالي دبلة ، الدولة – رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٣٣-٢٣٤

الاستقرار المجتمعي بشقها الاجتماعي لما له انعكاسات سلبية على الواقع السياسي بتفاعله مع عوامل اخرى اسهمت بشكل او اخر في تولد ونشوء العنف سواء كان اجتماعياً او سياسياً [١١].

وعليه فلكي يكون الشعب بكليته مصدر السلطات الفعلي ، وهي اهم ركائز الديمقراطية لا بد من تأهيله سياسياً وقانونياً لمواجهه التغيير لكي يكون الاصلاح السياسي ممكنا وحقيقياً . فالتأهيل السياسي للفرد والمجتمع يؤدي الى التنمية السياسية في بعده الكلي والى بناء الوحدة الوطنية والولاء الوطني والمشاركة السياسية الفاعلة في الحياة السياسية ومغادرة التشظي الذي تغذيه المصالح الضيقة والحد من الولاءات الثانوية لمجتمع ما قبل الشعب والدولة . ومن ثم فان عدم الاستقرار وحتى الاستقرار النسبي الهش في جوانبه المختلفة السياسية والامنية والاقتصادية سوف يؤدي الى زيادة وتيرة التململ المجتمعي والاحتجاجات الشعبية العامة وتزداد تأثيراته في الاستقرار الاجتماعي [١٢].

من جانب اخر ، حاولت النخب السياسية العربية الحاكمة ان تغلق مجتمعاتها عن التأثيرات الخارجية الا انها لم تفلح في ذلك رغم اقرارها لعدة قوانين ولا سيما في ظل التطور الهائل في وسائل الاتصالات وانتقال المعلومات ، فكان من نتيجة ذلك التأثير الثقافي المباشر الذي لعب دوراً كبيراً في زيادة مطالبة الشعوب العربية بالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وتحسين الحياة المعاشية ومحاربة الفساد ، واهم هذه المعطيات تبرز لنا مجموعة من الحقائق هي :

١- ادراك الشعوب العربية لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ورغبتها الحقيقية في التغيير السياسي للتخلص من ارث طويل من استحكام النخب السياسية الحاكمة كان سبباً في عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية .

٢- الرغبة الشديدة للشعوب العربية للأخذ بالديمقراطية الغربية القائمة على اساس التعددية والحرية وتكافؤ الفرص الاقتصادية والنمو الاقتصادي السريع والعدالة الاجتماعية ، فكان لتلك الرغبات دوراً مؤثراً في اشاعة عدم الاستقرار المجتمعي .

٣- فشلت وسائل القمع المختلفة وقوانين الطوارئ التي مارستها النخب السياسية الحاكمة في ترويض الشعوب العربية ومنعها من اخذ دورها الحقيقي في احداث التغير المبتغى والمنطلق من تطلعاتها الحقيقية التي تقف ورائها المطالب الشعبية كلها . ان هذه المدركات كانت ومن دون ادنى شك سبباً مباشراً في اثارة التوجهات الغربية والخارجية لَعبَ دور محوري في التدخل في الشؤون العربية ورسم تطلعات شعوبها وفق ما تملئ عليها مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والتي تصيب قطعاً في خانة المحافظة عليها وكيفية استمراريتها ، فكانت لتدخلاتها

---

[١١] - احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي..... مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٤ – ١٨٧ . ٢٩-
نبيل محمد سليم ، السياسات العامة واثرها في استقرار الدولة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٦٩) نيسان ٢٠١٧ ، ص ١٤ و ص ١٦ .

٤- عاملاً مهتماً من عوامل عدم الاستقرار المجتمعي الذي أصاب الشـــــــــعوب العربية وأخر تقدمها [١٣].

واشارت الباحثة (اشواق عباس) في كتابها ((ازمة بناء الدولة العربية المعاصرة)) على ان الاصلاح الفعلي في الوطن العربي ممكن ولكن يجب ان يكون محسوباً على اساس ادراك الاولويات الذاتية المتمثلة بالانتماء القومي والوطني ،كما اشارت الى ان المشاريع الخارجية ومهما بدت لنا سليمة ، فانها تفتقد الاسس الشرعية التي تنطبق على المنطقة وتفتقد قدرتها على الاستمرار، لذا فان الاصلاح العقلاني يجب ان يستند الى اعادة بناء المنظومة الداخلية للدولة وفق الاسس الصحيحة لفكرة الدولة المبنية على الاصلاح الشامل والجذري ،كما يجب ان تكون هناك قدرة للدولة العربية على الاندماج في المحيط العربي[١٤].

ان بناء الدولة العربية قام على حقيقة اساسية تمثلت بالاستجابة لمتطلبات استعمارية عصبوية وان بقاءها واستمرارها فرض عليها ان تنشأ علاقة من نوع خاص بين تكويناتها العصبوية وكيانها السياسي والدستوري ضمن معادلة توازن محددة وتجري الممارسة السياسية بموجبها بمقتضى علاقات التمثيل ،وبالتالي من اجل استمراريتها ولتأكيد وجودها خلقت الدولة صورة للهويات المتعددة في صورة هوية مشتركة جامعة تسهل الاجتماع حول القضايا الاساسية المتعلقة بمصير الدولة والمجتمع[١٥].

في غمار ذلك، اصبح توظيف الثقافة في التفاعلات الدولية اكثر تداخلاً وتعقيداً ،وبات يعني ان فواعل خارجية سواء اكانت دولة ام جماعات ام افراد ،يستخدم ادوات ذات طابع ثقافي في التفاعل والاتصال مع البيئة الخارجية . وبناءاً على ذلك راجت مفاهيم متعددة تعبر عن الاستخدام الكثيف للبعد الثقافي في السياسات الخارجية للدول بطريقة لاتخلو بدورها من توظيف ،منها الدبلوماسية العامة ، كأداة تستهدف الدول من خلالها التأثير على الرأي العام في الدول الاخرى والدبلوماسية الشعبية كنهج للتواصل الثقافي المباشر بين مواطني الدول والدبلوماسية الثقافية كمجال تركز فيه الدول على تبادل الافكار والمعلومات والفن وغيرها من جوانب الثقافة بين الامم وشعوبها[١٦].

وتجدر الاشارة هنا ،بمدى الثقافة الانسانية العامة، حيث تخول هذه الثقافة الانسان ان يكوّن نظرة الى العالم التي تنطوي على نظرة الى الانسان عموماً والى الذات ، وقديماً جعل سقراط رأس الحكمة هذا الشعار ((اعرف نفسك)) . وهنا ما أكدته الفلسفة الرواقية في تركيزها على فحص الذات المستمر . ان النظرة الى العالم تشبه الخريطة التي يحملها السائح او السائق لتدله على المكان، وسوف يبقى الاختصاصيون يتلمسون طريقهم على غير هدى مالم تزودهم الجامعة بالادوات التي يرسمون بها خرائطهم وقد صرنا نعرف ان كثيراً من هذه الادوات مستمدة من الثقافة الانسانية[١٧].

---

[١٣] - احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي... مصدر سبق ذكره . ص ١٨٩- ١٩٠ .

٢-عبد المنعم سعيد ، ما بعد الربيع العربي ... الامن الاقليمي في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية العدد (٢٠١) يوليو ٢٠١٥ ، المجلة (٥٠) ، ص ٤٧ .

[٣] اشواق عباس ،ازمة بناء الدولة العربية المعاصرة : مقارنة نقدية لمفهوم الاصلاح واشكالية التكامل العقلاني ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٦ ، ص ١٤٢ . نقلا عن : هيثم غالب الناهي ، كتب وقراءات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٠) ، العدد (٤٦٣) ايلول ٢٠١٧ ، ص ص ١٤٦-١٤٧.

[١٥] عمر جمعة عمران ،اثر تطور النزاعات الداخلية :مصدر سبق ذكره ،ص ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

[١٦] خالد حنفي علي ،التهديدات الثقافية : اشكال وتحولات توظيف البعد الثقافي في التعاملات الدولية، مجلة اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، العدد (٢٨) ، ٢٠١٨ ، ص ١٠.

[١٧] ايلين جمعة ،الاختصاص الجامعي ومحنة الثقافة ،مجلة اضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع ،بيروت ، العدد(٢٥) ، ٢٠١٤، ص ٩٨.

وشملت عملية التوظيف الثقافي مستويات متعددة في التفاعلات الدولية فتارة تنشأ بين القوى الكبرى المتنافسة على الهيمنة في النظام الدولي (مثل التدفقات الثقافية المتبادلة الصينية – الامريكية) وتارة اخرى بين القوى الكبرى المهيمنة والهامشية او موضوع الصراع مثل التدفقات الصينية تجاه الشرق الاوسط وافريقيا) وغيرها، وفي تلك المستويات جميعاً تداخلت اهدف التوظيف الثقافي للفواعل الخارجية مابين تحسين صورة وسمعة الفاعل الخارجي لدى مجتمعات ونخب الدول المستهدفة ما يسهل اجتذاب مواقفها والدخول معها في تحالفات سياسية او حتى تحييد اعدائها، وتحجيم ادوار الفواعل الخارجية الاخرى التي تسعى لممارسة تأثير ثقافي في مضاد على الدول والمجتمعات موضوع الصراع او التنافس وكذلك فهم ثقافة الدول الاخرى بغرض ادراك طريقة تفكيرها وتفضيلاتها السياسية . ومن ثم منع سوء الادراك المثير للنزاعات وتعزيز القدرة على التنبؤ بسلوكيات الدول بما يحد اجمالاً من حالة اللايقين في التفاعلات الدولية[١٨].

ان عجز الدولة العربية عن تجاوز الجذور التأريخية لنشئتها قد اعاق مشروع بناء الاجتماع الوطني بين الجماعات والولاءات الفرعية التي تضمنها كيان الدولة ، وازاء هذا الفشل في تنظيم القواعد اللازمة للصراع السياسي والاجتماعي وفتح موجات عنيفة من الصراعات المستمرة وتصاعد حدة العنف وعدم الاستقرار السياسي ضد السياسات الضعيفة والمعبرة عن مصالح فئوية بعيداً عن تمثيل الفئات الغالبة من المجتمع والمتقوقعة ،فان الدولة لم تستطع ان تلعب الدور المركزي الايجابي في منع النزعات الاهلية بل غذته كيانياً ومؤسساتياً بممارسات السلطة القائمة على قاعدة اهلية عصبوية[١٩].

لاريب في ان المطالبة بهذا النهج في التغيير والاصلاح سوف تقابل بمقاومة شديدة بين جهتين :

الاولى: هي القوى القومية التقليدية التي لاتريد اي تغيير في النهج القومي التقليدي

والثانية : هي القوى الجديدة التي تطالب بالغاء اي انتماء عربي وفك الارتباط تماماً بالقومية والهوية العربية. وفي هذا السياق فان المطلوب توافره هو القدرة والرؤية السليمة للخروج بنهج جديد يمنع الانهيار ويحافظ على الحد الادنى للمحافظة على المصلحة العامة للشعوب والاوطان العربية. فاي عملية استبدال كاملة بعد هدم القديم تماماً سوف تصب في اتجاه الشرذمة من مجمل هويات فرعية صاعدة ، مذهبية او طائفية او عرقية سوف تسارع الى ملئ الفراغ الذي سينشأ عن عملية الهدم[٢٠].

ان من اهم واجبات الدول هو السعي الحثيث على ضبط العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين افراد الوطن الواحد وانتماءاته تحدد ذلك من خلال عدة توجهات للدولة منها ماينسحب على رسم سياسات ثقافية عامة تشمل الجميع دون استثناءودون الاضرار بمصلحة الافراد والجماعات في الوطن الواحد.يذهب الى هذا التوجه ((لاري جيرستن))حيث يقول ان السياسة العامة تمتد لتشمل القرارات والالتزامات والافعال التي تبادر بها او تتبناها الاطراف التي تمتلك السلطة او النفوذ في الهيئات الرسمية للدولة ،وهذه الترتيبات جميعها ليست سوى محصلة التفاعل المستمر بين الفواعل الذين يمتلكون سلطة القرار جنباً الى جنب مع المطالبين باحداث تغييرات في السياسات العامة واولئك الذين تتأثر مصالحهم باية تحولات محتملة[٢١].

---

[١٨] خالد حنفي علي ،التهديدات الثقافية مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠ -١١.

[١٩] عمر جمعة عمران ،اثر تطور النزاعات ..، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٥.

[٢٠] لبيب قمحاوي ،البحث عن هوية عربية جامعة ،مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٤٩) ، السنة (٤٠) آذار /مارس ٢٠١٨ ، ص٩.

[٢١] علي عبدالخضر محمد، معضلة الامن العالمي ومكافحة الارهاب : دراسة في التحديات والاسباب ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٦٢) ، تموز- آب – ايلول ٢٠٢٠ ، ص ٢٥٤.

ويرى احد الكتاب ان النظام القانوني لحق الانسان في الكرامة الانسانية ، بوصفه حقاً من حقوق الانسان التي تتعرض للانتهاك وحقاً طبيعياً يستوجب البحث عن حمايته دستورياً وقانونياً ،مادامت احدى مهام الدساتير والقوانين عموماً هي حماية الفرد وملكه وكيانه المعنوي فضلاً عن حقوق جديدة لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[٢٢].

لذلك يعرف (فوكاياما) بناء الدولة على انهُ "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ،وهو بذلك يعبر عن مدى قدرة الدولة وافق مجالاتها وانشطتها ووظائفها المختلفة بدءاً بتوافر الامن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل ، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي ، مروراً بالتعليم وحماية البيئة وانتهاءاً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية واعادة توزيع الثروة ، وفي الجهة المقابلة ، فان قوة الدولة تتمثل بقدرتها المؤسساتية والادارية على تصميم السياسات وسن القوانين والانظمة ووضعها موضع التنفيذ . لذا ان الرؤية السياسية العقلانية لبناء الدولة العراقية من جانب مختلف القوى الاجتماعية والاحزاب السياسية المعاصرة ، يتمثل بتجاوز حدود الحزبية الضيقة التي عبرنا عنها بالانصرافية ، كونها تعيد بنية الانغلاق والانسداد التي تجذرت قبل عام ٢٠٠٣ وتعيق رؤية الامور والاحداث وافاقها بصورة سليمة ، وينتج الغلو السياسي الذي يؤدي الى تغلغل الشخصيات الوصولية الاجتماعية في مسام الحياة السياسية والاختباء تحت غطاء الحزبية ، مما افسد الحياة السياسية وتحولت هذه الحزبية الضيقة الى ادارة اسلوب لادارة الصراع الاجتماعي والسياسي بدلاً من ان تكون اداة واسلوب لادارة التنوع الاجتماعي والسياسي[٢٣].

وقد تبين ان الممارسات الاجتماعية يمكن ان تؤثر في طرائق التفكير . يقول (ريتشارد نيسبت) "وليس لنا ان نتوقع ممن ينبني وجودهم الاجتماعي على التناغم او يطوروا تراثاً للمواجهة او الجدل" لانهُ عندما تسود في اي مجتمع فكرة اندماج افراد المجتمع ليكوّنوا نسيجاً واحداً متناغماً ، فان "الحلول الوسط" بين الاراء المتصارعة والمتناقضة يكون لها دوماً الاولية ، بل وهي الملاذ الذي يلجأ اليه جميع افراد ذلك المجتمع منعاً للتصادم والاختلاف[٢٤].

تتجلى اهمية الحوار الاجتماعي من خلال وظيفة العصرية بوصفه رافداً اساسياً لتحسين مقومات الديمقراطية الاجتماعية التي تعد اليوم مكملاً ضرورياً للديمقراطية السياسية . وممارسة الحوار الاجتماعي تقضي توفير جملة من المقومات الاساسية التي تتعلق باستقلالية الاطراف المؤهلة لممارسة هذا الحوار وقدرتها على النشاط بكل حرية وبصفة مجدية تمهيداً لارساء الديمقراطية الاجتماعية والتي تهدف الى اقامة علاقات توافقية تضمن المرور من نظام قائم على احتكار الدولة لممارسة السلطة بصفة فوقية الى نظام مرن قائم على انفتاح المؤسسات والهياكل التابعة للدولة على محيطها الاقتصادي

---

[٢٢] طه احمد سعيد ،النظام القانوني للحق في الكرامة الانسانية: دراسة مقارنة ، القاهرة : دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ٢٠١٨ ، ص ٢٩٠
نقلا عن : كابي خوري ، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٧٥) ، السنة (٤١) ، ايلول ٢٠١٨ ، ص ص ١٥٤-١٥٥.

[٢٣] ايمن احمد محمد ، الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة ..، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ٢٧٤ و ص ص ٢٧٥-٢٧٦

[٢٤] محمود باكير ، بعض "العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي – الرياضيات وسيلة " ، مجلة المستقبل العربي العدد (٥٠٩) ، السنة(٤٤) ، تموز/ يوليو ٢٠٢١ ، ص ١٢.

والاجتماعي وتشريك ممثلي الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية في مناقشة وضبط الاختيارات الاساسية للدولة والمساهمة في تطبيقها[٢٥].

وعليه، فاذا كانت هناك افكار اولية لاعادة بناء الدولة العراقية ، اذ لامجال للاصلاح السياسي بمعناه الواسع من دون عقد اجتماعي ، يشترك فيه الفاعلون السياسيون والشركاء الاجتماعيون على اساس ان العلاقة بين الدولة والمجتمع تكاملية يعتمد احدهما على الاخر لان شرعية الدولة تكمن في التفاف المواطنين حول اسس متينة ومبادئ قويمة تقوم على التعددية واحترام حقوق الانسان بهدف ضمان استمرارية الدولة ، وبين السلطة والشعب على مقتضى ديمقراطي لتحصين جبهة المواطن الداخلية ضد الاخطار الداخلية والخارجية ، عبر بناء العلاقات الايجابية بين المكونات المتنوعة صوناً لوحدتها وتعزيزاً لتماسكها الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة ، لذا يجب العمل على بناء مؤسسات دولة قوية من دون ان تمارس القمع والاستبداد لحماية المجتمع ، وفي موازاة ذلك ، يتم العمل على بناء الامة العراقية ودمجها عبر العقد الاجتماعي الذي تتفق عليه مكوناتهِ الاجتماعية ، فمهما كانت قوة الدولة ان لم تترافق مع الرضا والقبول الشعبي وتتوافق حول اساليب الوصول الى السلطة ، واساليب وآليات تداولها او تشاركها او تقاسمها ، ستظل العلاقة بين الدولة والمجتمع تدور في اطار الصراع ترافقها حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره الى عدم الاستقرار المجتمعي والامني[٢٦] .

ومن جانب اخر ، على الرغم من محاولات البعض توجيه الاتهام الى انتفاضات الربيع العربي بالتسبب بعدم الإستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول العربية ، فانه من الضروري التمييز بين جوهر الربيع العربي الداعي الى الاصلاح وبين عجز الحركات الاجتماعية التي تطالب بالاصلاح على ادارة مقتضيات الفترات الانتقالية لبناء الدولة سواء من خلال التوافقات المرحلية بين القوى التي شاركت بالانتفاضات – كما حصل في تونس – او القطع مع الممارسات السياسية التي سبقت الانتفاضات وتسببت بها – وهذا لم يشهده أي بلد عربي في واقع الامر ، وعليه فان هناك اهمية وجود مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات المراحل الانتقالية ، هدفه تمكين وتقوية اصحاب المصلحة والفواعل السياسية والاجتماعية من ادارة المراحل الانتقالية تجنباً للفراغ وبغية تحقيق السلم الاهلي المستدام من خلال تجنب العنف ، وبناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي / غير اقصائي[٢٧].

ويتزامن مع ذلك الهجرة العابرة للحدود ، حيث اثار المنحنى التصاعدي للهجرة منذ بداية الالفية الثالثة ، القلق والاهتمام لدى الكثير من البلدان والمنظمات الدولية والاقليمية ، وبخاصة في ظل تصاعد الهجرة القسرية وما صاحبها من مخاطر وتهديدات وانشطة ارهابية عابرة للحدود ، وحركات عنصرية وشعبوية ضد دمج المهاجرين، وما لذلك من انعكاس سلبي على اوضاعهم المعيشية وحقوقهم الانسانية ، وجدل حول السيادة الوطنية والهوية والانتماء ، وذلك في مقابل تسارع ديناميات العولمة التي تدفع باتجاه رفع القيود وفتح الحدود وفشل النموذج النيوليبرالي في تحسين اوضاع السكان في معظم بلدان الجنوب التي

---

[٢٥] ساري ماضي ، تحول مؤسسات سوق العمل بعد الحرب في لبنان مع اضاءة على التجربتين التونسية والسودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٥٠٨) العدد (٤٤) ،حزيران /يونيو ٢٠٢١ ، ص ١٧٧- ص ١٧٨.

[٢٦] ايمن احمد محمد ، الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية .. ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ص ٢٧٦ – ٢٧٧.

[٢٧] هشام جعفر ، سردية الربيع العربي ورهانات الواقع ، القاهرة : دار المرايا للانتاج الثقافي ٢٠٢١ ، ص ٢٣٦.
نقلاً عن :
كابي الخوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥١٢) ، السنة (٤٤) ، تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٢١ ، ص ١٦٨ .

غالباً مايميل مهاجروها الى الانجذاب نحو البلدان ذات الدخل المرتفع ، وبخاصة اوربا وامريكا الشمالية ، ناهيك بالتغييرات المناخية وتنامي النزاعات والحروب التي تدفع بمزيد من الهجرة والنزوح[٢٨].

الخاتمة :

وعليه ، ينبغي وضع وتنفيذ خطط وبرامج ناجزة من اجل اعادة بناء اجهزة الدولة ومؤسساتها شريطة ان يستند ذلك الى عقد اجتماعي جديد يقوم على اسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات واحترام حقوق الانسان وتطبيق العدالة الانتقالية وحل جميع التنظيمات المسلحة مع ادماج بعض عناصرها في الجيش الوطني والاجهزة الامنية وفق شروط وترتيبات معينة . ويجب ان تكون الاولوية لاعادة بناء الجيش الوطني والاجهزة الامنية على اسس وطنية احترافية بما يسمح باعادة الاعتبار لهيبة الدولة وتمكينها من بسط سيطرتها على اقليمها وتأمين السلام.

ان المستقبل العربي لايمكن ان يتحقق بتمام قوته الا بالتكامل ، وتواجه الانظمة العربية في جميع انحاء المنطقة ، لغزاً حقيقياً حول الكيفية التي يمكن ان يحققوا بها مطلوبات هذا التكامل ، فهناك حاجة ملحة لتحولات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية نظامية تكبح الانفاق الكبير على الامن ، بما في ذلك شراء الاسلحة والتجهيزات الامنية الاخرى التي تستدعيها التحديات الداخلية والاقليمية . ومع ذلك ، فان هذه التحولات نفسها يمكن ان تزيد من امكانية حدوث اضطرابات داخلية . ومن المحتمل ان يضيف تذبذب اسعار النفط الى اختلالات التوازن في المنطقة العربية، مما قد يخلق فرصاً جديدة للجهات الفاعلة غير الحكومية للمشاركة.

ويمكن القول ان التعايش السلمي هو وضعاً يجب خلقه بعد انتهاء الصراع داخل المدن الامنية يؤدي الى ضمان عدم اعادة الخلافات والنزعات المسببة للاضطرابات الامنية الواسعة متمثلاً بتحقيق العدالة الانتقالية من خلال محاسبة المذنبين وتعويض الضحايا ومن ثم اعادة الثقة بين الاطراف المتنازعة ونشر التوائم وهو يعبر عن نهاية مرحلة الصراع وبداية مرحلة البناء والحياة الامنة ووسيلة للعبور.

المصادر :

١. عبد الحسين شعبان , في الحاجة الى التسامح. ثقافة القطيعة والتواصل, في : مجموعة باحثين, الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون, سلسلة كتب المستقبل العربي(٦٦), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت ط١, تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٣, ص١٢٨-١٢٩.
٢. احمد شكر الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العدد (٤٧) ، كانون الثاني/ اذار ٢٠١٧.
٣. احمد ناهي، وعلى محمد علوان ، الاصلاح السياسي في العراق : قراءة في اهم التحديات الداخلية ، مجلة قضايا سياسية، العدد(٥٤) ، تشرين الثاني/ كانون الاول / ٢٠١٨ .
٤. خيري عبد الرزاق ، الاستقرار السياسي في العراق : محدداته سبل تحقيقه، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٦) ، كانون الثاني/ شباط/ اذار، ٢٠١٩.

---

[٢٨] الهجرة وحقوق الانسان : تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الامنية وتسييج الحدود ، اشراف وتنسيق الحسين شكراني وابراهيم المرشيد ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٢١ ، ص ٢٢٢.
نقلاً عن:
كابي الخوري ، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٥١٢) ، السنة (٤٤) تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٢١ ، ص ١٦٩.

٥. فاطمة عطا جبار ، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٨ ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد (٥٩) ، ٢٠٢٠.
٦. ليث الزبيدي ومعتز اسماعيل الصبحي، سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٢، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٥٣) تموز/ اب/ايلول، ٢٠١٨.
٧. سيف حيدر وهاب ،مواقع التواصل الاجتماعي واثرها في التنمية السياسية لطلبة الجامعات : دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل ، مجلة قضايا سياسية / العدد (٦٠) ، كانون الثاني/ شباط / اذار ، ٢٠٢٠.
٨. احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١
٩. عبد العالي دبلة ، الدولة – رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٣٣-٢٣٤
١٠. احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي..... مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٤ – ١٨٧ . نبيل محمد سليم ، السياسات العامة واثرها في استقرار الدولة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٦٩) نيسان ٢٠١٧ ، ص ١٤ و ص ١٦ .
١١. احمد فاضل جاسم الداود ، عدم الاستقرار المجتمعي... مصدر سبق ذكره . ص ١٨٩- ١٩٠.
١٢. عبد المنعم سعيد ، ما بعد الربيع العربي ... الامن الاقليمي في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية العدد (٢٠١) يوليو ٢٠١٥ ، المجلة (٥٠) ، ص ٤٧ .
١٣. اشواق عباس ،ازمة بناء الدولة العربية المعاصرة : مقارنة نقدية لمفهوم الاصلاح واشكالية التكامل العقلاني ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٦ ، ص ١٤٢ . نقلا عن : هيثم غالب الناهي ، كتب وقراءات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٠) ، العدد (٤٦٣) ايلول ٢٠١٧ ، ص ص ١٤٦-١٤٧.
١٤. عمر جمعة عمران ،اثر تطور النزاعات الداخلية :مصدر سبق ذكره ،ص ص ٢٨٤ – ٢٨٥.
١٥. خالد حنفي علي ،التهديدات الثقافية : اشكال وتحولات توظيف البعد الثقافي في التعاملات الدولية، مجلة اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، العدد (٢٨) ، ٢٠١٨ ، ص ١٠.
١٦. ايلين جمعة ،الاختصاص الجامعي ومحنة الثقافة ،مجلة اضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع ،بيروت ، العدد(٢٥) ، ٢٠١٤، ص ٩٨.
١٧. خالد حنفي علي ،التهديدات الثقافية مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠ -١١.
١٨. عمر جمعة عمران ،اثر تطور النزاعات ..، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٥.
١٩. لبيب قمحاوي ،البحث عن هوية عربية جامعة ،مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٤٩) ، السنة (٤٠) آذار /مارس ٢٠١٨ ، ص٩.
٢٠. علي عبدالخضر محمد، معضلة الامن العالمي ومكافحة الارهاب : دراسة في التحديات والاسباب ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٦٢) ، تموز- آب – ايلول ٢٠٢٠ ، ص ٢٥٤.
٢١. طه احمد سعيد ،النظام القانوني للحق في الكرامة الانسانية: دراسة مقارنة ، القاهرة : دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ٢٠١٨ ، ص ٢٩٠
نقلا عن : كابي خوري ، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٧٥) ، السنة (٤١) ، ايلول ٢٠١٨ ، ص ص ١٥٤-١٥٥.
٢٢. ايمن احمد محمد ، الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة ..، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ٢٧٤ و ص ص ٢٧٥-٢٧٦

٢٣. محمود باكير ، بعض "العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي – الرياضيات وسيلة " ، مجلة المستقبل العربي العدد (٥٠٩) ، السنة(٤٤) ، تموز/ يوليو ٢٠٢١ ، ص ١٢.
٢٤. ساري ماضي ، تحول مؤسسات سوق العمل بعد الحرب في لبنان مع اضاءة على التجربتين التونسية والسودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٥٠٨) العدد (٤٤) ،حزيران /يونيو ٢٠٢١ ، ص ١٧٧- ص ١٧٨.
٢٥. ايمن احمد محمد ، الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية .. ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ص ٢٧٦ – ٢٧٧.
٢٦. هشام جعفر ، سردية الربيع العربي ورهانات الواقع ، القاهرة : دار المرايا للانتاج الثقافي ٢٠٢١ ، ص ٢٣٦.
نقلاً عن : كابي الخوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥١٢) ، السنة (٤٤) ، تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٢١ ، ص ١٦٨ .
٢٧. الهجرة وحقوق الانسان : تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الامنية وتسييج الحدود ، اشراف وتنسيق الحسين شكراني وابراهيم المرشيد ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٢١ ، ص ٢٢٢.
نقلاً عن: كابي الخوري ، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٥١٢) ، السنة (٤٤) تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٢١ ، ص ١٦٩.